

# الأسرى الفلسطينيون في ظل التهدئة

## د. هشام أحمد فرارحة

2005-04-16

بعد خمسة أعوام من النضال الفلسطيني المتواصل ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، فإن بلورة الحقوق الوطنية الفلسطينية تبدو أكثر جلاء من أي وقت مضى، وذلك رغم تعاضم الهموم واتساع خارطتها في مختلف نواحي الحياة. فلربما يبدو من نافلة الكلام التأكيد بأن جل ما يصبو اليه الفلسطينيون هو دحر الاحتلال من أجل التمكن من ممارسة حقهم بالحرية والتحرر والاستقلال. وفي سبيل الوصول الى ذلك، لا شك أن الشعب الفلسطيني قد قدم على مذبح الحرية الاف القرابين من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين، هذا بالإضافة الى فقدان الآلاف لمنازلهم وممتلكاتهم التي دمرتها الآلة العسكرية الإسرائيلية ببلدوزراتها. وإن كان بالإمكان احصاء مجاميع الخسائر المادية التي تكبدها الفلسطينيون على يد احتلال يتفنن يوميا بتحويل حياة الفلسطيني جحيما مستعرا، الا أنه من غياهب المستحيل أن نحاول استشراف مدى الانعكاسات والتبعات النفسية التي تسببها مؤسسات الاحتلال للمجتمع الفلسطيني. فالأعداد والأرقام ترصدها المراكز المهتمة ولكن الآهات والأنات للثكالى والمتضررين، لا شك تبقى حكرا على عالم المعاناة الفلسطينية الخاص. لم تبتدع تقنيات التطور بعد أدوات لقياس ما يلم بمجتمع بأكمله من شتى أصناف الهموم والإحباطات التي تتراكم تباعا دونما تنفيس حقيقي يذكر.

وفي الوقت الذي يملي فيه علينا جميعا الواجب استحضار صورة الشهداء وذكرهم وبطولاتهم ما حيينا، وحيث تضميد الجراح للمصابين وتأهيل المعاقين منهم مطلب وحق في آن واحد معا يجب أن يتعدى كونه شكلية أو موسمية من نوع ما، وحيث إعالة الأسر المنكوبة بتدمير بيوتها وممتلكاتها مقوم لا يستوي الصمود بدونه، الا أن قطاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والذين تجاوزوا الثمانية الآف في تعدادهم، يستوجب تنبها وتحركا يتعدى المألوف والتقليدي، ليس

على الصعيد السياسي المحض فحسب، وإنما أيضا على الصعيد الاجتماعية والتعليمية على وجه الخصوص. فالمطلب السياسي بخصوص الأسرى والقاضي باطلاق سراحهم جميعا دون قيد أو شرط خاصة في ظل حالة التهدة الفلسطينية – الإسرائيلية لا يختلف عليه اثنان . ولكن ما دامت مختلف مناحي البناء المؤسسي والمجتمعي من المفترض أن تخدم عمل السياسي، فإنه لا يبدو من قبيل الحكمة إثقال كاهل السياسي، المثقل أصلا، بمجرد الاكتفاء بتحديد المطلب الوطني بخصوص الأسرى والوقوف عنده، حتى في ظل حالة التهدة المعلنة .

فالتهدة، لا شك، أفرزتها مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي ائتلفت جميعا لتقود نحو انعطافة مختلف الفصائل المقاومة باتجاه اعتماد استراتيجية تهدة الصراع مع المحتل في هذه المرحلة . والتشديد الفلسطيني الرسمي على أنه لا يمكن لأية حالة تهدة أن تستديم بينما المعتقلون الفلسطينيون محرومون من حريتهم وراء القضبان موقف صائب وضروري، تماما كما أنه ضروري تذكر أن أحد الدوافع الفلسطينية لانتهاج استراتيجية التهدة في هذه المرحلة العصبية يكمن في الرغبة في تعرية الاحتلال الإسرائيلي أمام العالم، ليس للمرة الأولى بالطبع، بحكم استمراره في مسلسل انتهاكاته للحقوق الوطنية الفلسطينية، لا سيما الحق في إعادة جميع المعتقلين والأسرى الى عالم الحرية خارج دهاليز السجون وأقبية الزنازين .

ولأن الاحتلال الإسرائيلي دائما يبدو معنيا بإدارة الصراع الذي فرضه علينا بطريقته هو، حتى في ظل ترويج مؤسسات علاقاته العامة لالتزامه بالتهدة، فإن قضية الأسرى الفلسطينيين التي تطال المجتمع الفلسطيني بكامله تتطلب من المؤسسات المختصة تخطيطا يأخذ بعين الاعتبار احتمال ادارة الظهر من قبل الإسرائيليين لأي من المطالب الفلسطينية أو لأي من متطلبات التهدة . فما دام الحديث يدور عن قطاع شرياني حي في المجتمع الفلسطيني، فإنه يصبح ملحا الالتفات الى الحقوق التعليمية التي يتمتع بها الأسير، وإن كان لا يستطيع ممارستها . وما دامت النظرة المجتمعية السائدة، وإن بدأت تضحل نسبيا، بأن المعتقلات الإسرائيلية قد تحولت، بفعل صمود وإرادة وإصرار الأسرى الفلسطينيين الى معاهد وجامعات رائدة ينكب فيها الأسرى على تثقيف أنفسهم بأنفسهم، فإنه

من حق هذا القطاع الذي تضاعفت أعداده أثناء انتفاضة الأقصى أن تقوّن ثقافته وتعليمه الذاتي، ليس أقل ممن هو خارج المعتقل. فالكثيرون من المعتقلين والأسرى هم طلبة جامعيون، حرموا من إتمام تحصيلهم العلمي في حينه بسبب اعتقالهم . وآخرون كثيرون ربما أنهوا المرحلة الجامعية الأولى ويطمحون الى متابعة دراستهم العليا.

فعلى غرار اتمام الدراسة الخاصة للحصول على الشهادة الثانوية العامة للراغبين من الأسرى، فإن جميع المؤسسات والأندية والمراكز العاملة في حقل المعتقلين والأسرى مدعوة، بل مطالبة لبذل الجهد المستحق من أجل تمكين الراغبين والمهتمين من الأسرى من متابعة دراستهم الجامعية أثناء فترة اعتقالهم . فليس كافيا الاقتصار على تقديم ذات الخدمات المتواضعة أصلا للأسير، سواء ما تعلق منها بتوفير بعض الاحتياجات البسيطة أو العمل على تأهيله بعد اطلاق سراحه، خاصة في ظل حدوث العديد من المتغيرات وتزايد أعداد الأسرى بشكل مذهل .

وفي هذا الخصوص، قد تكون المسؤولية القصوى من أجل توفير فرص التعليم الجامعي للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، من جامعات ومعاهد، وأيضا ممن يقومون على هذه المؤسسات من وزارة للتعليم العالي ومجلس للتعليم العالي الفلسطيني. ورغم أن الصعوبات السياسية والفنية قد تكون جمة، الا أن تجاوز مختلف التحديات يمكن اعتباره مطلبا ينسجم وطبيعة التغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، خاصة في الأعوام الخمسة الأخيرة. وإذا ما كانت اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال عدد من موادها، لا سيما المواد 24 و 50 و 94 و 108 و 142، تكفل للأسير الفلسطيني حقه في التعلم أثناء الأسر، فإن واجب اعداد الآليات اللازمة بتمكين هذا القطاع من ممارسة واحد من أهم حقوقه يصبح أمرا لا مفر منه . وما دام ممكنا توفير فرص التعلم لـ الآف الطلاب الفلسطينيين عن طريق الانتساب شبه المنتظم من خلال جامعة القدس المفتوحة التي ابتدعت من أجل التغلب والصعوبات والتحديات التي يفرزها الاحتلال الإسرائيلي، فلماذا لا يكون ممكنا اجتياز كافة المعوقات في طريق تسليح الأسرى الفلسطينيين بالعلم والتعلم؟!

إن المهام والتحديات التي تواجه مجتمعنا، لا شك، جسام . ولكن ضرورة التغلب على ما يمكن التغلب عليه منها يستدعي ابداعا وابتكارا لأدوات ووسائل متجددة، تساعد في احداث النقلة النوعية المنشودة في التعامل مع قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين، تحديدا في ظل التهدة المعلنة .

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

See more at: [http://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=1160c1fy18222111Y1160c1f#sthash.gfLOiXhQ.dpuf](http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1160c1fy18222111Y1160c1f#sthash.gfLOiXhQ.dpuf) -